

الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادي

٢٠٢٦/٠٧/٢٤	٢٠٢٦/٠٧/١٧	٢٠٢٦/٠٧/٢٤	٢٠٢٦/٠٧/١٧	الصكوك المصرية السيادية
العائد حتى تاريخ الاستحقاق		السعر		
▲ ٦,٢٥%	٦,١٧%	▼ ١٠٠,٥٠ دولار أمريكي	١٠٠,٧١ دولار أمريكي	استحقاق أبريل ٢٠٢٩
▲ ٧,٣٠%	٧,١٦%	▼ ١٠٣,٧٦ دولار أمريكي	١٠٤,٤٦ دولار أمريكي	استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ ٢٠٢٦/٠٧/٢٤)

شهدت أسعار الصكوك السيادية المصرية الدولية خلال تداولات الأسبوع المنتهي في (٢٠٢٦/٠٧/٢٤) تراجعاً مقارنة بالأسبوع السابق، في حين ارتفعت العوائد حتى الاستحقاق، وذلك في ظل استمرار الضغوط على أسواق أدوات الدين العالمية، مدفوعة بقوة بيانات سوق العمل الأمريكية وارتفاع عوائد سندات الخزنة الأمريكية، وهو ما عزز تفضيل المستثمرين للأصول الدولية الأقل مخاطرة. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بصور بيانات قوية لسوق العمل الأمريكي، حيث انخفض عدد طلبات إعانة البطالة الأسبوعية إلى ١٨٧ ألف طلب، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٦٩، بما يعكس استمرار متانة سوق العمل الأمريكي. وقد عززت هذه البيانات توقعات الأسواق باستمرار الاحتياطي الفيدرالي في تبني سياسة نقدية متشددة والإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، وهو ما حدّ من التوقعات المتعلقة بخفض أسعار الفائدة في الأجل القريب.

وفي السياق ذاته، ارتفعت عوائد سندات الخزنة الأمريكية عبر مختلف الآجال وذلك في ظل استمرار المخاوف من الضغوط التضخمية الناتجة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إلى جانب ترقب الأسواق لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأسهم ارتفاع العوائد الأمريكية في زيادة جاذبية أدوات الدين الأمريكية باعتبارها منخفضة المخاطر، الأمر الذي دفع بعض المستثمرين إلى إعادة توجيه استثماراتهم بعيداً عن أدوات الدين في الأسواق الناشئة. وانعكس ذلك على أداء الصكوك السيادية المصرية، حيث تعرضت لضغوط بيعيه أدت إلى انخفاض أسعارها وارتفاع العائد حتى الاستحقاق، كما هو موضح بالجدول أعلاه.

<https://shorturl.at/saZGb> ١

<https://shorturl.at/lWM4f> ٢

<https://shorturl.at/7UEkp> ٣

<https://shorturl.at/C6V9s> ٤